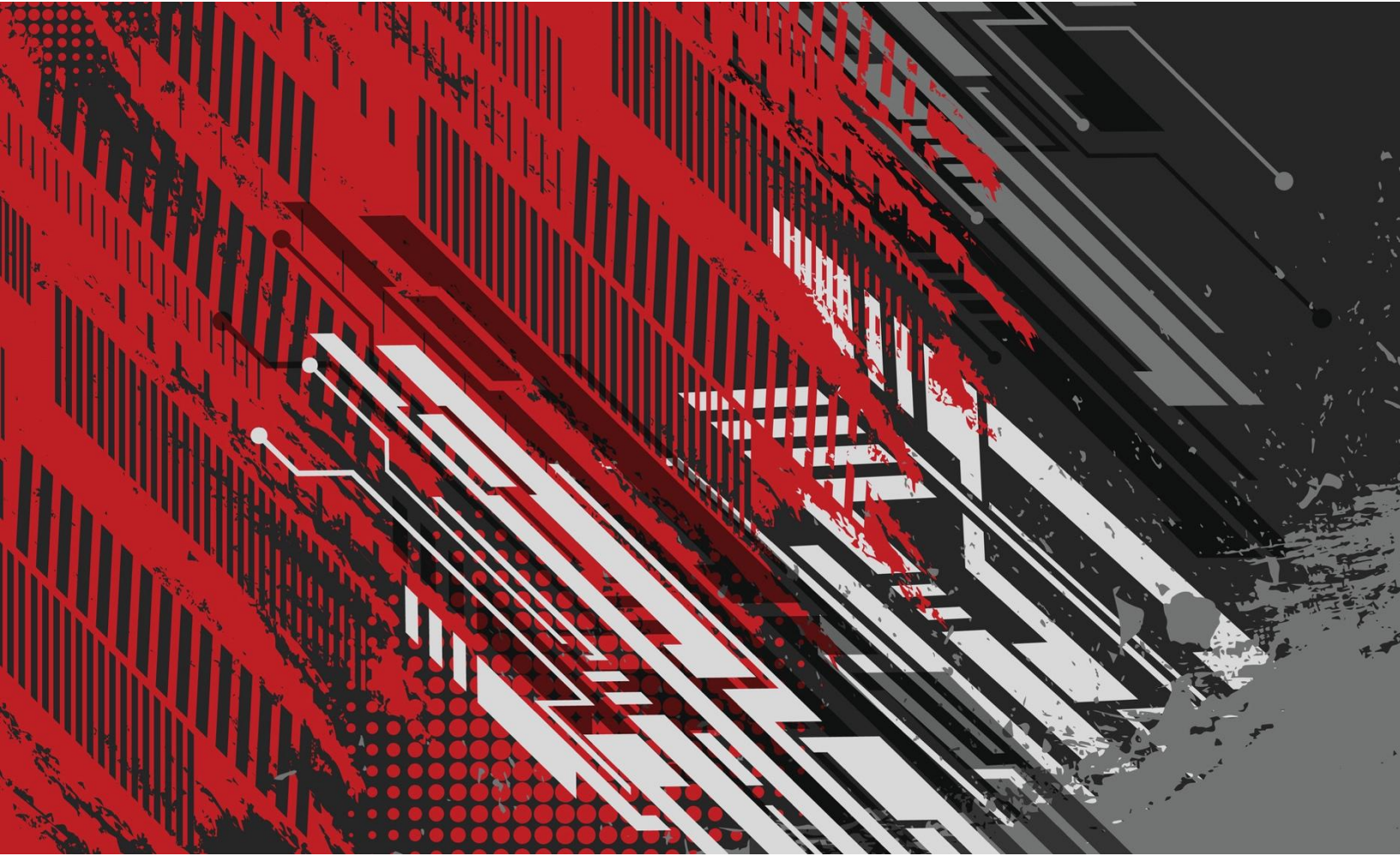




الحرب التجارية: بين اطراف الماركنتالية الحمراء ودورة الاصول النفطية.

د. مظهر محمد صالح

10 نيسان 2025



العنوان:

الحرب التجارية: بين اطراف الماركنتالية الحمراء ودورة الاصول النفطية.

نوع الإصدار:

مقال

الموضوع:

التجارة الدولية و دورة الاصول النفطية

الكاتب:

د. مظهر محمد صالح

التاريخ:

10 نيسان 2025

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنيّة خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء او اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

الحرب التجارية: بين اطراف الماركنتالية الحمراء ودورة الاصول النفطية.

هناك بوادر واضحة لدورة اصول نفطية باتجاه الهبوط في اسعار النفط لامحالة تزامنت مع عاملين:

الاول: وهو العامل الجيو سياسي ويتمثل بانكماش جبهات الحرب الروسية الاوكرانية كمنطقة رئيسة منتجة (للطاقة) في العالم ودخول ايران في مفاوضات غير مباشرة مع الولايات المتحدة بشأن ملف الطاقة النووية وتأثير ذلك على اسواق النفط وتعاقباتها التي اصابها الانكماش.

الثاني: هي الحرب التجارية التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية على غالبية مناطق التجارة القوية و الضعيفة في العالم و في آن واحد، ذلك بفرض رسوم او تعريفات كمركية مختلفة هنا وهناك (على الرغم من ان النفط والغاز مستثنين منها). وان التصادم بين النقيضين، اي مناخات السلام في الجغرافية السياسية وتصاعد ظروف الحرب التجارية في الجغرافيا الاقتصادية في آن واحد قد يتسبب بصدمة shock على ازدهار النمو الاقتصادي العالمي وتدهوره ومن ثم تدني نمو الطلب على النفط والغاز وغيرهما، فالمعلوم إن انخفاضاً مقداره 1% في النمو الاقتصادي العالمي يؤدي الى هبوط في الطلب على النفط الخام بمقدار نصف الواحد بالمئة.

وإذا ما اخذنا بالاعتبار عودة بلدان منظمة اوبك + الى الانتاج النفطي الطبيعي دون قيود على حصص الانتاج يعني ان تخمة Glut في المعروض باتت حاصلة بلاشك و ستكسب اسواق النفط المزيد من الخسائر في اسعار العقود المستقبلية. وبالرغم من ذلك , فان معادلة الصراع النفطي الصيني -الأمريكي ضمن منطق الحرب التجارية هي راس الحربة التي ستحسم مسألة عودة الاصول النفطية الى الاستقرار لسببين:

الاول: ان الولايات المتحدة هي اكبر منتج للنفط في العالم الذي يلامس انتاجها قرابة 14 مليون برميل من يومياً من النفط الخام، ويلحظ ان ليس من مصلحة منتجي النفط الصخري في شمال القارة الاميركية تحمل خسائر في الانتاج يتم خارج خارج (نقطة التعادل Break-Even Point)

بسبب عامل كلفة الاستخراج المرتفعة و عليه هبطت اسعار النفط تدهور الانتاج الامريكي بالقيمة بلاشك.

الثاني: ان الصين التي تعد احد اكبر مستهلكي النفط في العالم والمستورده له وبنحو 10 ملايين برميل نفط يومياً بالغالب، هو امر سيمنحها الطاقة المنخفضة الثمن على حساب هوامش الحرب التجارية.

لذلك قد نتوقع ان تعدل اوبك + من سياسات الانتاج للدول الاعضاء خشية الانفلات والدخل في حروب تجارية نفطية ولمصلحة كبار المستهلكين وهو امر يتعارض مع سياسات الرئيس الترامب من جهة وتآكل عوائدها المالية بوصفهم كارتل من المنتجين من جهة اخرى، وان استمرار هكذا حال في اسواق الطاقة يعد من الاخطاء الاستراتيجية الكبرى التي تحيط في استقرار ونمو النظامين التجاري والاقتصادي الدوليين في الوقت الحاضر.

توازن لعبة الحرب التجارية القائمة: الرابحون والخاسرون في الاقتصاد العالمي!

ثمة رابطة اقتصادية خطيرة اظهرتها ساحة الصراع (ان جاز التعبير) في الحرب التجارية القائمة بين الولايات المتحدة والصين والتي يمكن تسميتها مجازاً بالنظام التجاري الاحمر او الماركنتالية الحمراء. Red Mercantilism.
فالتساؤلات هنا هي:

- 1- من سيتحمل تعويضات الحرب في نهاية المطاف؟
 - 2- كيف يتحقق استقرار الميزان التجاري بين كبار الاطراف المتحاربة تجارياً؟
 - 3- هل هنالك طرف اقتصادي ثالث في العالم قد زج في تلك الحرب دون ارادته؟
- فعلى الرغم من ان الولايات المتحدة تستخدم ادواتها الاقتصادية المستمرة في تسيير حروبها الناعمة التي تقوم على مبدأ هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية الاسبق في استخدام عمليات الحرب الجراحية (الاقتصادية هنا) في نطاق ادارة الصراع التجاري مع الصين

وتهديدها بزيادة معدلات التعريفات الجمركية على المستوردات الصينية المتدفقة الى سوق الولايات المتحدة بنسبة مرتفعة قد تبلغ 25% في المرحلة (الترامبية الاولى).

وزادت على الضعف واكثر وعلى وفق الجداول التي اطلقت في الثاني من نيسان الجاري 2025 وحسب ما جاء به الامر التنفيذي للرئيس الامريكى في المرحلة (الترامبية الثانية) التي فرضت فيها اميركا رسوماً كمركية مختلفة ومنها على البضائع الصينية الموردة الى الولايات الامريكية بنسبة 54% الان (حين كتابة المقال).

وعلى الرغم من ذلك ستبقى الولايات المتحدة هي الفاعل التجاري في تقديم اولوياتها او تأخيرها لضمان الهيمنة على العالم ولكن بوجه مختلف في هذه المرة. اذ تقوم لعبة الصراع الامريكية مع الصين على ادراك قوة الاقتصاد الصيني كمرتكز للاقتصاد العالمي واستقراره. و تلحظ اهمية خطورة دخول اقتصاد الصين الى دائرة الانكماش والركود في النمو وامتداداته المحتملة في ضرب عناصر الاستقرار والنمو في الاقتصاد العالمي كله.

أخذة بالاعتبار ان اقتصاد الصين واستدامة النمو العالي فيه يبقى صمام امان التوازن العالمي وضمان الحدود الدنيا لاستقرار الاقتصادي الدولي بكونها ثاني اكبر اقتصاد في العالم واول اقتصاد في التجارة العالمية ومصنع العالم.

وهذا ما برهنته الصين في ادامة فاعلية نموها الاقتصادي العالي لضمان استقرار النشاط في السوق الدولية ابان الازمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 والسنوات اللاحقة.

اذ حافظ الاقتصاد الصيني الكبير على النمو المرتفع ليترك اثره على تدفق التجارة العالمية بكفاءة سعريه عالية ساعدت ايضاً على نمو واستقرار اسواق الطاقة نفسها من دون حروب تجارية، ولاسيما بعد ان حققت موازين مدفوعات البلدان النفطية فوائض مالية كبيرة بسبب ارتفاع اسعار النفط التي تزايدت خلال المدة 2008 حتى 2013 لتبلغ اسعار النفط في مرحلة مايقرب 143 دولار للبرميل الواحد وقام ذلك بكفالة نمو اقتصاد الصين والأسواق الناشئة القوية الاخرى.

وهكذا ستبقى الولايات المتحدة ترى جيداً ان تدني مستويات النمو في اكبر اقتصاد في العالم هو بلاشك نذير خطر يتقاطع و الاهداف المرسومة للعبة الحرب التجارية نفسها والأدوار المرسومة لها.

لذا فان ما تخشاه السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة وتحذره اليوم في صراعها الراهن مع الصين هو تجنب تعرض الخصم الصيني الى ركود كبير في اقتصاده وتدهور معدلات النمو في تلك البلاد التي تراها اميركا والاتحاد الاوروبي واليابان بانها رافعة العالم فاحتمالات الركود الاقتصادي الصيني الذي قد تتسببه ظروف الحرب التجارية المنفلتة او الايغال في انفلات مستويات الاذى فيه سيدخل الاقتصاد العالمي كله في ازمة ركود طويلة تمثلها ارتفاع مستويات البطالة والكساد الاقتصادي لدول العالم الى معدلات غير معروفة النتائج يغرق الجميع في خسارتها فلعبة المجموعة الصفيرية التي قد يتصور الجميع حدوثها بين طرفي الحرب التجارية هي اللعبة البعيدة التي لا تمارسها الولايات المتحدة قط في حربها التجارية مع الصين تحديداً.

فهي لعبة سيقنصر تحريكها كما سنرى مع طرف ثالث خارج اطار الحرب التجارية القائمة بين الاقتصاديين الكبيرين. اذ ستظل السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة تعمل على استدامة نفوذها في الحرب التجارية باتجاهين:

الاول: ازالة العبء الانكماشى عن الاقتصاد الصيني وإخراجه شبه معافى ان تحقق ذلك بعد الجراحة الاقتصادية للحرب التجارية التي تمارسها مع الخصم التجاري الكبير، ذلك من خلال مراقبة درجة ادامة النمو الموجه غير المباشر والمدار امريكياً للاقتصاد الصيني ومحاولة ضبط ايقاعات اقتصاد الصين على قاعدة توازن المنافع المتبادلة بين طرفي الاقتصاد للدولتين المتخاصمين.

فتعادل المنافع التجارية المتبادلة تمثل حصة الربح التي يتطلع اليها الطرف الامريكى في حربه التجارية مع الصين.

و بعبارة أخرى فان ارتفاع تكاليف التعرفه الامريكى على المستوردات الصينيه تتطلب بالمقابل علاجات تساعد على التئام الانسجه الاقتصاديه المتضرره من الحرب الجراحيه للاقتصاد الصينى نفسه ولاسيما في مجال ضمان امداداته بمصادر الطاقة الرخيصه المستورده لذا تعمل اميركا جاهده في الوقت الحاضر على اغراق اسواق الطاقة جزئياً لحصول الصين على امدادات نفطيه منخفضه القيمة تساعد على التئام جروحها الناجمة عن ارتفاع تكاليف صادراتها الى السوق الامريكى بفعل تعريفات الحرب التجارية وتسهيل مهمه التفاوض والمساومه المقبله المتعادله بين الطرفين المتحاربين تجارياً.

الثاني: فيتمثل بتوفير آلية تحويل الفائض المالى النفطى الى مكاسب للاقتصاد الصينى تعوض الاخيره خسائرها التجارية على نحو يوفّر استدامة الانتاج الصينى ونموه وضمان صادرات الصين بتكاليف انتاج منخفضه تعوض في الوقت نفسه التعريفات الكمركية الامريكى المرتفعه على السلع الصينيه او حتى ارتفاع كلفه استيرادات الصين من السلع الامريكى بالمقابل.

اي القيام بتعويض ارتفاع قيمة السلع المصدره بفعل التعرفه الكمركية العاليه عن طريق خفض اسعار الطاقة النفطيه المورده الى الصين ومن ثم تحسين واستدامة وضع الحساب الجارى لميزان المدفوعات الصينى لتتمكن الاخيره من الابقاء على استيراداتها من السلع الامريكى على الرغم من فرض التعريفات الكمركية المقابله العاليه الجديده في نطاق الحرب التجارية.

واخيراً: فلا بد من ان تتحمل البلدان المصدره للنفط تعويضات الحرب التجارية Commercial War Compensations أي نيابة عن طرفي كبار الحرب في اللعبة التي

ستؤدي في نهاية المطاق تحقيق شيء من التوازن يماثل توازن ناش Nash Equilibrium بين اطراف النزاع في حربهما التجارية. حيث سيتعرف في نهاية الحرب كل طرف على مصالح الطرف الاخر من دون صدام وستكون القوى المنتصره في نهاية الحرب التجارية هما طرفي الصراع نفسيهما اي القوتين الكبيرتين اميركا والصين.

اما القوى الخاسرة في الحرب التجارية فسيكون الطرف الثالث الذي سيتولى دفع تعويضات الحرب التجارية بالانابة ولاسيما البلدان المصدرة للنفط اوبك وأخواتها. اذ ستدفع الدول النفطية فوائضاها المالية المحتملة والمتنازل عنها طواعياً بقبول اسعار تصدير منخفضة للنفط وعدها كتعويضات للحرب التجارية للفرقاء المتنافسين المنتصرين كقوتين متعادلتين (اي يحافظ احدهما تجنب الخسارة التجارية للطرف الاخر في فترة السلام التجاري).

عندها ينتهي الطرف الثالث بكونه الضحية الاقتصادية للصراع الدولي والمعوض لخسائر لعبة الحرب التجارية بين الفرقاء المنتصرين و لا سيما بعد ان استثنى ترامب النفط و الغاز من حروب التعريفات او الرسوم الكمركية واتجاه دورة الاصول النفطية نحو الهبوط.

على مستوى تآثر بلادنا:

فان جداول الموازنة العامة الاتحادية للدولة منذ تصميمها وتشريعها بموجب القانون رقم 13 لسنة 2023 (الموازنة الثلاثية) قد اخذت بالاعتبار الصدمات الاقتصادية الخارجية في الموضوع النفطي الذي يشكل قرابة 90% من الايرادات العامة بعين الاعتبار، وان موضوع تامين الرواتب والمعاشات التقاعدية والرعاية الاجتماعية هي من الاولويات الاولى في موازنة العام 2025 وما قبلها (الموازنة الثلاثية) و لايمكن تخطي تلك الرواتب والمعاشات التقاعدية والرعاية وتعد خطأ احمر ضمن فلسفة البرنامج الحكومي الراهن، حيث سبق للعراق ان مر بظروف اقتصادية سيئة جدا بين الاعوام 2014-2017 بسبب الأزمة المالية /الامنية (الحرب ضد الارهاب الداعشي) من جهة وبين العام 2020-2021 بسبب الازمة المالية / الصحية (جائحة كورونا والانغلاق الاقتصادي العالمي وتعطل سلاسل التوريد الغذائية وارتفاع اسعارها) من جهة اخرى ولم تتأثر الرواتب والمعاشات التقاعدية والرعاية الاجتماعية اطلاقاً.

وان حكومة الخدمات برئاسة السيد السوداني سائره في تنفيذ اولوياتها الانمائية بدقة دون توقف من خلال استكمال برامجها الخدمية التي تمس حياة الملايين من الشعب العراقي في مناطق البلاد كافة بكونها حكومة خدمات وتحافظ على حياة كريمة في تامين الدخل الشهري واستمراره لموظفي ومتقاعدي ومتسلمي الرعاية الاجتماعية لاعداد تزيد على ثمانية ملايين مواطن وان ما يحدث في الاقتصاد العالمي اليوم، الذي استبدل حروبه الخشنة بالحروب التجارية او الحمائية الناعمة ماهي الا عاصفة اقتصادية دولية عابرة ربما ستستقر تدريجياً خلال نهايات الصيف الحالي في الاحوال كافة ضمن فرض منطق الهيمنة والقوة للقطب الاحادي.

الخلاصة و الاستنتاج:

ان التساؤلات فيما اذا كانت دورة الاصول النفطية الحالية هي نمط من انماط التسوية للحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين ومستهلكي الطاقة في العالم على حساب الاوبك+ بما فيهم العراق ينصرف القول الى ماياتي:

أ- ربما ستتحول لعبة او مباراة الحرب التجارية بين القوى العظمى المتخاصمة (كمجموعة منتصرة في آن واحد) الى لعبة ذات المجموعة الصفرية Zero Sum Game يكون المتضرر والخاسر الاكبر فيها هم الطرف الثالث (البلدان النفطية) التي ستدفع فوائضها المحتملة (من خلال فقدان اسعار نفوطها العادلة) لتكون بمثابة تعويضات حرب،

بعد ان تاخذ الاسعار النفطية منحى الهبوط المتوسط او الطويل الامد لتعويض المستهلكين الكبار الفائزين في الحرب التجارية ونتائجها بما يؤمن لعبتهم التوازنية لمرحلة ما بعد الحرب التجارية والحفاظ على مكاسب متعادلة في موازين مدفوعاتها والناجمة عن السلام التجاري.

ب- ان دورة الأصول النفطية قد تهبط ولكن ربما لن تدوم كثيرا حتى تعود السوق النفطية إلى وضعها الطبيعي، ولسببين ايضا:

الأول: ان مشكلات اقتصادية للصناعة النفطية العالمية في العالم الاول واميركا بالذات التي تنتج بكلفة 60 دولار للبرميل في الكثير من حقولها هي أمور في غاية الصعوبة ما يؤدي إلى خسارة استثماراتها وتوقف الكثير منها ولاسيما في حقول النفط الصخري العالية الكلفة والتي هي مصدر انتاج النفط في اكبر بلد منتج منه في العالم واقصد هنا اميركا و التي تنتج قرابة 15% من نفوط العالم.

الثاني: ستتفتح الصين الخصم التجاري الاول في الترابية الجديدة

بكونها اكبر مستورد للنفط الخام في العالم و بنسبو 10% منه Neo-Trumpism ما يعني ان هناك خسائر غير مسبوقه في الحرب التجارية لمصلحة الخصم التجاري لاميركا وهي الصين.

فإذا ما انخفضت دورة الأصول النفطية إلى القاع و لفترات طويلة فانها ستكون لمصلحة الصين لا محالة ما يعني انتصار الصين في هذه الحرب التجارية في جانب الطاقة او تعويض لتلك الحرب على حساب استنفاد فوائض بلدان الاوبك+.

من جانب تاخر، ذلك في تسوية تاريخية لتقاسم النفوذ الامبريالي التجاري او الماركنتالي العالمي الجديد او الأحمر. Red Mercantilism

بعد ان تم استثناء تجارة النفط و الغاز من تلك الحروب التجارية

ج- الموازنة العراقية في مواجهة العوامل الجيوسياسية والاقتصادية الخارجية

اولا - تُعد موازنة البلاد من حيث المبدأ مقتصدة بذاتها اي منضبطة في قدراتها في الانفاق و بحدود ايراداتها الفعلية مع تمويل فعلي للعجز هو اقل من 20% من المخطط منه في موازنة العام 2024 (فهناك تحوط ذاتي في سقف الانفاق السنوي وتحوط في العجز السنوي، فكلاهما لم يتطابقا بنسبة 100% مع المخطط للتنفيذ والمنشور في قانون الموازنة العامة) اذ تتراوح قدرات الانفاق العام من الناحية التاريخية بين 70% الى 80% في افضل الظروف وهذا ما اشترته قراءات الحسابات الختامية للعام 2024.

ثانيا- ثمة اتجاهين في مواجهة تراجع أسعار النفط والتحوط قد جاء بهما قانون الموازنة العامة الثلاثية رقم 13 لسنة 2023 المعدلة ومنها:

(١) ان الموازنة العامة متحوطة بالأساس بسعر برميل نفط حدي وهو 70 دولار للبرميل وبعجز افتراضي قدره 64 ترليون دينار ولكن بعد بلوغ الموازنة أهدافها في الانفاق وحسب مؤشرات العام 2024 فإنها عمليا لم تقترض اكثر من 12 ترليون دينار اي تمويل بعجز بنسبة 18% من حدود العجز الافتراضي البالغ 64 ترليون دينار وجل القروض هي من السوق المصرفية المحلية الحكومية .

(٢) كما ان الانفاق الفعلي السنوي لم يزيد على 72% من الانفاق المخطط البالغ 200 ترليون دينار، ويلحظ ان حقيقة التخصيصات المعتمدة لغرض الانفاق لا تتحقق في افضل سنواتها عن مسار النسبة المئوية أعلاه إلا قليلا ، والبلاد قد غطت الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية والرعاية الاجتماعية كافة ودعم المحاصيل واشكال الدعم المختلفة الاخرى وجميع محاور الانفاق الاخرى و سارت في برنامج مشاريع خدمية استثمارية أطلقت بهذه الموجة العالية من التناسق وبشكل بات واضحا امام الجميع ما يعني ان الحيز المالي Fiscal Space للعراق يبقى يوفر مرونات مثلى حتى مع اشتداد هبوط دورة الاصول النفطية الى حين اعتدالها.

عن الكاتب:

الدكتور مظهر محمد صالح: أكاديمي و خبير اقتصادي و المستشار المالي لرئيس مجلس الوزراء العراقي.





iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
+964 786 629 6600